

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والخمسون

الجلسة ٣٨٤٣

الثلاثاء، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، الساعة ١٢/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد بيروكال سوتو	(كوستاريكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	البرتغال	السيد مونتيرو
	بولندا	السيد متوشفسكي
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	السويد	السيد دالغرين
	شيلي	السيد سومافيا
	الصين	السيد تشن هواصن
	غينيا - بيساو	السيد لوبيس دا روزا
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كينيا	السيد ماهوغو
	مصر	السيد العربي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رتشموند
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد رتشاردسون
	اليابان	السيد أوادا

جدول الأعمال

الحالة في كرواتيا

تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلوفينيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية
(S/1997/953 و Add.1)

97-86798

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في كرواتيا

تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (S/1997/953/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): **أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وكرواتيا يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.**

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد سيمونوفتش (كرواتيا) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد أيتل (ألمانيا) والسيد فلوتشي (إيطاليا) والسيد رين (بلجيكا) المقاعد المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): **يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.**

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، الوثيقة S/1997/953 والإضافة ١. ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1997/990، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي، ألمانيا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، السويد، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1997/913، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكرواتيا، يحيل فيها نص رسالة مؤرخة في نفس التاريخ موجهة إلى الأمين العام من نائب رئيس وزراء كرواتيا ووزير خارجيتها.

المتكلم الأول على قائمتي هو ممثل كرواتيا، وأعطيه الكلمة.

السيد سيمونوفتش (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): **إن ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية على وشك أن تنهى، وهو ما تم توخيه قبل عامين تقريبا، وقد تحققت جميع أهدافها تقريبا بالكامل.**

والنجاح المشترك الذي حققته إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا وبارانيا وسيرميوم الغربية وحكومة كرواتيا يمكن أن يكون مثالا يحتذى لسائر مساعي حفظ السلام في الوقت الراهن وفي المستقبل في جميع أنحاء العالم. لقد حل الصراع في سلافونيا الشرقية سلميا وأعيدت السيطرة على الأراضي التي كانت محتلة سابقا إلى السلطات الشرعية. ولم تقتصر عملية إعادة الدمج على الجوانب الإدارية فقط، بل شملت جميع العناصر البشرية الهامة، وانعكست، على سبيل المثال، في برنامج المصالحة الحكومي.

ومن الأسباب الهامة لنجاح هذه البعثة هو ما بدا في عملية السلام في عام ١٩٩٥ أنه تهديد بالقوة ذو مصداقية. وأعقب ذلك قرار كرواتيا الواعي بتجنب استخدام هذه القوة مباشرة في حالة سلافونيا الشرقية، مختارة بدلا من ذلك الأسلوب السلمي لإعادة الدمج، بمساعدة ودعم المجتمع الدولي. ولعبت مسألتان دورا هاما في اتخاذنا هذا القرار، هما: أولا، أن التكلفة البشرية لأية عملية عسكرية ستكون كبيرة بالنسبة لجميع الأطراف المعنية؛ وثانيا، التزام كرواتيا الراسخ بالسلم والاستقرار على المدى البعيد في المنطقة الأوسع. وأخذنا أيضا بعين الاعتبار أن الصرب الذين تمردوا ضد كرواتيا فعلوا ذلك نتيجة لعوامل خارجية وأن العديدين منهم فضلوا العيش في كرواتيا كمواطنين مخلصين، يتشاطرون حقوقا وواجبات متساوية.

هناك سبب آخر لنجاح البعثة له نفس القدر من الأهمية، هو التزام المجتمع الدولي بالعمل، بالتعاون مع الحكومة، على توفير بعض موارده الضخمة ومعرفته في ميدان تسوية الصراعات وبإعطاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية ولاية نشطة وديناميه. وقد اكتملت مصفوفة النجاح عندما زاد مجلس الأمن هذه الولاية وضوحا بتعيين إداريين لفترة الانتقال يتسمون بمهارات القيادة الحازمة. ونثني على الجنرال كلين والسفير ووكر على أدائهما الممتاز.

يتجلى نجاح إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في ميادين عديدة، ولكننا نعتقد أن هذا النجاح يتجلى في أنصع صوره فيما يلي: برنامج الوثائق؛ وإنفاق الحكومة في المنطقة؛ وبرنامج المصالحة؛ والمفاتحات الجماهيرية لسكان المنطقة؛ وعدد العائدين الكبير.

لقد أصدرت الحكومة الكرواتية أكثر من ٠٠٠ ١٥٤ شهادة مواطنة في المنطقة. وهذا العدد يتجاوز التقديرات السكانية الحالية للمنطقة بأكثر من ٠٠٠ ٣٠، مما يدل على أن متمردين سابقين يعيشون الآن في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وفي البوسنة والهرسك تسلموا هم أيضا وثائق في المنطقة. ولم يرفض سوى ٨٨٨ طلبا فقط من طلبات الحصول على المواطنة.

لقد خصصت الحكومة موارد هائلة للمنطقة، بالرغم من سياستها المالية الحازمة بعدم الإنفاق التضخمي، وبالرغم من عقبات عديدة. وعلى سبيل المثال، إنها لا تتلقى أية إيرادات ضرائبية من المنطقة؛ وعليها أن تواجه نفقات كبيرة غير عادية ترتبط برعاية مئات الآلاف من مشرديها ومن اللاجئين البوسنيين؛ وأخيرا، لا تزال تتحمل نفقات اجتماعية غير عادية معروفة لجميع الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. لقد كان الدعم المالي من المجتمع الدولي هامشيا. لقد أنفقت كرواتيا ١,٧ بليون دولار لتعمير الأراضي المعاد إدماجها. وأقل من ٣ في المائة من هذا المبلغ جاء من المجتمع الدولي، كما أشار السيد ووكر في جنيف بالأمس.

بالرغم من كون الجراح التي سببتها الحرب لا تزال تدمي، وضعت الحكومة برنامجا للمصالحة. والمجلس الوطني الذي أنشئ لتنفيذ برنامج المصالحة لا يزال نشطا ومثمرا.

طرحت الحكومة أيضا اقتراحات عامة عديدة على المتمردين السابقين. وكان المسؤولون الحكوميون الكبار نشطين وواضحين في التأكيد للمتمردين السابقين بأنهم إذا قبلوا الجنسية الكرواتية، سيكون لهم مكان في كرواتيا. ورئيس كرواتيا وحده وجه ثمانية نداءات من هذه النداءات العامة خلال العامين الماضيين.

وكرواتيا أيضا قصة نجاح فيما يتعلق بعودة المشردين داخليا وخارجيا إلى ديارهم. وجميعهم، ٠٠٠ ٢٨ فرد كانوا من قبل ينتمون لقوات متمردة محتلة عادوا: ٥٠٠ ٩ من المنطقة و ٥٠٠ ١٨ من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومن البوسنة والهرسك. وعلاوة على ذلك، عاد ٠٠٠ ٦ ضحية من ضحايا العدوان إلى المنطقة؛ ونتوقع عودة عدد أكبر في الربيع.

إن كرواتيا ترحب بمشروع القرار المعروض على المجلس اليوم. إن مشروع القرار واضح في أن الإدارة الانتقالية في المنطقة وولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارنيا وسيرميوم الغربية ستنتهيان في ١٥ كانون الثاني/يناير. وهذا الوضوح ليس من شأنه سوى المساعدة في عملية إعادة الإدماج.

يقضي مشروع القرار أيضا بتقديم المساعدة في مجال رصد أداء الشرطة الكرواتية، كما طلبت الحكومة الكرواتية. لقد تقدمت كرواتيا بهذا الطلب للرصد تمشيا مع سياسة الانفتاح التي تتبعها. وكرواتيا ربما تكون من أكثر البلدان شفافية في العالم. لقد فتحت أبوابها لأكثر من ٠٠٠ ٢ منظمة دولية وأكثر من ٣٠٠ منظمة ترصد بطريقة أو أخرى ما يتعلق بحقوق الإنسان في كرواتيا وتبلغ عنه.

وبالرغم من العناصر الإيجابية العديدة التي يحتوي عليها مشروع القرار، نعتقد أنه يتجاهل مسألتين هامتين، أولا، لا يركز تركيزا مناسبا فيما يخص المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. إن الفقرة ١١ تدعو بالتحديد كرواتيا فقط إلى التعاون مع المحكمة. ومع أن مشروع القرار يتناول المنطقة، التي احتلتها لفترة من الزمان صربيا والجبل الأسود، التي شاركت قواتها المسلحة في جرائم حرب خطيرة، فإنه لا يتضمن إشارة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. إن ثلاثة من ضباط الجيش اليوغوسلاف وجهت إليهم المحكمة تهما بلائحة اتهام عن جرائم ارتكبوها

في المنطقة. وحكومة يوغوسلافيا الاتحادية ترفض تسليمهم.

بالإضافة إلى هذا، لا يعكس مشروع القرار أن المتمردين السابقين سيعاد إدماجهم ليس فقط في كرواتيا، بل أيضا في الطائفة الصربية النشطة في كرواتيا. إن قطاعا كبيرا من الطائفة الصربية لا يزال يعيش في كرواتيا، يقتسم المصير والمشقة اللذين يعيشهما جميع مواطني كرواتيا الاخرين. إن المتمردين السابقين ينبغي أن ينظروا أيضا إلى هذه المجموعة بأنها جسر لإعادة الاندماج الكامل في المجتمع الكرواتي والحياة العامة الكرواتية.

وبانتهاء ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، تنهي كرواتيا مرحلة هامة من تاريخها وتبدأ مرحلة أخرى. لقد اتسمت المرحلة الحالية ببناء الدولة، وتأكيد الهوية ومجرد البقاء اللذين طال إنكارهما. والآن بدأنا ندخل مرحلة تنمية تحتل نوعية الحياة بالنسبة لجميع مواطنيها وضعا مركزيا. وسنواصل الاعتماد على المجتمع الدولي لتقديم دعمه في هذا الشأن الهام. ومع ذلك، نأمل أن يتخذ طابع التعاون شكلا جديدا. على سبيل المثال، في مجال حقوق الإنسان، نأمل أن يكون بالإمكان تكملة سياسة الرصد بمساعدة فنية ملموسة.

أود أن أختتم بالإعراب مرة أخرى عن امتنان كرواتيا للمجتمع الدولي، وبخاصة للرجال والنساء في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية للدور الإيجابي الذي لا تزال تقوم به في كرواتيا. ونأمل أن تصبح التجربة في كرواتيا نموذجا لعمليات الأمم المتحدة في المستقبل. وسيسر حكومة بلدي أن تسهم بمعرفتها المكتسبة حديثا في هذا الشأن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أفهم أن مجلس الأمن مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار [S/1997/990] المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إننا اليوم بصدد البت في مشروع قرار لإنشاء بعثة جديدة في سلافونيا الشرقية، فريق دعم من مراقبي الشرطة المدنية تابع للأمم المتحدة.

إننا نقترب من انتهاء فترة السنتين المنصوص عليها في إطار الاتفاق الأساسي، والاختتام المقرر، يوم ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في المنطقة. وإن الدروس والتجارب المستفادة من هذه العملية، وهي واحدة من أكبر عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في السنوات الأخيرة، وخليفة قوة الأمم المتحدة للحماية وعملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، ستظل تستعرض وتحلل. ومع ذلك، من الواضح فعلا أننا لا يمكننا أن نتكلم بشأن جدوى الجهود الدولية في إطار إدارة الأمم المتحدة الانتقالية إلا إذا كان هناك تمسك كامل غير مشروط طويل الأجل من جانب حكومة كرواتيا بعمية إعادة الإدماج الحقيقي للشعب، وتحقيق المصالحة المتعددة الأعراق بين جميع المدنيين.

لقد اضطلعت روسيا بدور نشط في جميع عمليات الأمم المتحدة الثلاث في سلافونيا الشرقية. لقد خدم حافظو السلام التابعون لنا هناك منذ صيف ١٩٩٢، ونحن مهتمون بإخلاص بتحقيق نتائج إيجابية عن الجهود الدولية الرامية إلى تسوية ذلك النزاع.

وللأسف، لا تزال هناك نقاط توتر قليلة تتطلب اهتماما على سبيل الأولوية وجهودا إضافية قبل انتهاء فترة الانتقال وبعدها. وهذه المشاكل الباقية تتصل بعودة اللاجئين والمشردين وتتضمن تسوية مشاكل ملكية الممتلكات، وأداء الهيئات العامة المحلية، والتمييز المستمر ضد السكان الصربيين وانتهاك حقوقهم، والشكوك بشأن التنفيذ السوي لقانون العفو العام، ومشاكل الثقة في الشرطة ومسائل أخرى. وهذا كله يبين أن التزامات الحكومة الكرواتية بإعادة إدماج سلافونيا الشرقية لم يجر الوفاء بها تماما. ونحن بحاجة إلى تدابير إضافية، على أساس نتائج الشهرين الأخيرين، اللذين اتخذت خلالهما حكومة كرواتيا فعلا عددا من الخطوات الإيجابية.

إن استمرار اشتراك المجتمع الدولي النشط ومساعدته في تعزيز الديناميات الإيجابية لعملية إعادة الإدماج لها أهمية خاصة. وهنا ينبغي أن تقوم المنظمات الإقليمية وعلى رأسها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

بدور هام. ونحن نتوقع وزعا سريعا كاملا لبعثة تلك المنظمة الطويلة الأجل في المنطقة. ونحن ننطلق من فرضية أن التنسيق والتفاعل الوثيقين سينشآن بين الأمم المتحدة وبعثات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ونحن نعتقد أنه من المهم تماما مواصلة أنشطة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وبخاصة تلك الخاصة بمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

وإن زيادة إمكانات العلاقات الثنائية بين جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية سيكون عاملا إيجابيا.

إن الوجود المستمر للأمم المتحدة في سلافونيا الشرقية، الذي سيستمر في شكل عملية للشرطة المدنية بعد ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، سيمكننا من كفالة الضمانات التي تمس إليها الحاجة لتعزيز الثقة بين السكان المحليين، وبخاصة في فترة العودة الجماعية للمشردين. وكما ورد في مشروع القرار، الذي تشارك في تقديمه روسيا، تُبقي معايير ولاية فريق الدعم بعض الاستمرار لعنصر شرطة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية.

ورؤيتنا لطريقة الاضطلاع بالمهام التي كلف بها مجلس الأمن بغية تحقيق إعادة الإدماج السلمي للمنطقة تقوم على أساس الطبيعة الطويلة الأجل للاتفاق الأساسي وأكثر من ٢٠ اتفاقا آخر بين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، والسلطات الكرواتية، والتي تشكل أساسا قانونيا لعملية إعادة إدماج طويلة الأجل. إن امتثال حكومة كرواتيا - التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن نجاح عملية إعادة الإدماج - لجميع تعهداتها شرط رئيسي حتى تصبح عملية المصالحة الوطنية واستعادة الثقة في المنطقة أمرا لا رجعة فيه ونحن على ثقة من أن حكومة كرواتيا ستسلم بالكامل بمدى مسؤوليتها وأنها بدعم من المجتمع الدولي لن تسمح بتقويض أية عملية بذلت فيها جهود ضخمة.

السيد ريتشاردسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تؤيد حكومتي مشروع القرار هذا الذي ينشئ فريق دعم مراقبي الشرطة المدنية لمواصلة رصد أداء الشرطة الكرواتية في منطقة الدانوب وذلك بعد انتهاء ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية. هذه المبادرة التي طلبتها حكومة جمهورية كرواتيا ستساعد في توطيد التقدم المحرز خلال السنتين التي عملت فيهما الإدارة الانتقالية وستسمح بالانتقال السلس بين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية وجهود الرصد التي تقوم بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في المنطقة.

يوم الاثنين الماضي أدمجت بالكامل قوة الشرطة الانتقالية التي أنشئت في إطار إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، في الشرطة الوطنية الكرواتية. ووجود قوة شرطة محترفة وقادرة وغير متحيزة، وإجراء تحسينات في الأمن العام، أمران أساسيان للإبقاء على البيئة الآمنة اللازمة لإقناع الصرب المقيمين في المنطقة بالبقاء ولتشجيع الكروات على العودة، ومن المؤسف أن الثقة في الشرطة على المستوى المحلي لا تزال ضعيفة.

ووجود فريق مراقبي الشرطة المدنية التابع للأمم المتحدة في المنطقة بعد ١٥كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ بناء على تفويض من المجلس اليوم سيساعد في توفير إعادة الطمأنينة اللازمة وفي تأكيد الالتزام المستمر من جانب المجتمع الدولي بمساعدة كرواتيا في تنفيذ برنامجها الشامل للمصالحة الوطنية.

وستعمل بعثة الشرطة المدنية الجديدة مع بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في كرواتيا على النهوض بعودة جميع اللاجئين والمشردين إلى ديارهم وتعزيز هدف إعادة الإدماج الكامل. وعلى الرغم من أنه كان هناك تشكيك أولي في احتمالات إعادة الإدماج السلمي لسلافونيا الشرقية في كرواتيا، فإن التصميم والتفاني والمهارات الدبلوماسية التي تجلت في جهود قيادة الأمم المتحدة وموظفيها ساعدت في ضمان التزام الأطراف بتعهداتها في إطار الاتفاق الأساسي وجعلت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية نموذجا لعمليات صون السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة.

ومع ذلك فإن قدرا كبيرا من النجاح الذي أحرزته إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية يرجع إلى قيادة حكومة كرواتيا التي اتخذت خطوات صعبة للسير في طريق المصالحة الوطنية. إننا نؤيد تأييدا شديدا الحكومة الكرواتية في

هذا الصدد ونتطلع إلى مواصلة هذه الحكومة في الأشهر المقبلة، في التزامها بالسلم والمصالحة سواء داخل المنطقة أو في جميع أنحاء كرواتيا.

إن الحرب والنزاع اللذين استمرا في المنطقة أكثر من أربعة سنوات تركا جروحا لا تلتئم إلا بمرور الوقت. وإن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، بالعمل جنبا إلى جنب مع الحكومة الكرواتية ساعدت في وضع أساس للالتئام وإعادة البناء. وعلينا أن نمتحن هذا الأساس ونحن نتحرك صوب إعادة التعمير الاقتصادي والإنعاش. ويجب أن ننفذ على نحو سليم جميع الالتزامات والتعهدات والوعود الصادرة عن كلا الطرفين، الحكومة والسكان الصرب المحليين.

أود أن أعرب عن تقديري لجميع البلدان التي ساهمت بأفراد عسكريين ومدنيين، ومراقبي الشرطة وموظفين، وكذلك بدعم مالي ومادي من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية. وأشير بصفة خاصة إلى القيادة البارزة للمديرين الانتقاليين للإدارة جاك بول كلاين ووليام ووكر ولقائدي القوة اللواء جوزيف سكوبس واللواء وليام هانست.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1997/990.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، البرتغال، بولندا، جمهورية كوريا، السويد، شيلي، الصين، غينيا - بيساو، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع، بوصفه القرار ١١٤٥ (١٩٩٧).

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥